Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي

Volume 43
Issue 4 *Vol43- Issue4*

Article 1

2023

الموقع الجغرافي كمحدّد للسياسة الخارجية (دراسة حالة الأردن)

Eqbal Mefleh Marzouk
University of Jordan, eqbalm.mefleh@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe

Part of the International Relations Commons, and the Other Political Science Commons

Recommended Citation

Marzouk, Eqbal Mefleh (2023) "الموقع الجغرافي كمحدّد للسياسة الخارجية (دراسة حالة الأردن)," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي*: Vol. 43: Iss. 4, Article 1.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss4/1

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE) Vol. (43) – No. (4) – December 2023

Contents lists available at: Digital Commons

مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE)

Journal homepage: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

الموقع الجغرافي كمحدّد للسياسة الخارجية (دراسة حالة الأردن)

Geographic location as a determinant of foreign policy (Case study: Jordan)

Eqbal Marzouq Ahmed Mefleh*
Researcher - Political Science
University of Jordan, Jordan
eqbalm.mefleh@gmail.com

إقبال مرزوق أحمد مفلح
باحثة- علوم سياسية
الجامعة الأردنية- الأردن

Received: 12/09/ 2022 Accepted: 18/10/ 2022 Published: 15/12/ 2023

Abstract

The article aimed to identify the impact of the geographical location on Jordanian foreign policy by discussing the axis of the Palestinian issue and the two axes of asylum and terrorism that resulted from the Arab Spring. The study used the descriptive analytical approach and the case study approach to validate its hypothesis that there is a correlation between Jordan's geographical location and its foreign policy. The study revealed that the geographical location of Jordan ruled it with a specific political orientation; regarding Jordan's proximity to Palestine, Jordan tends towards balancing the neighboring Arab political powers, maintaining good relations with it, and adopting a foreign policy that is far from stirring up sensitivities with neighboring countries. As for the refugee crisis that resulted from the Arab Spring, most notably the Syrian refugee crisis, the study found that the Syrian crisis had led to the disruption of the Jordanian trade movement due to the closure of the Syrian-Jordanian borders as well as the closure of the Iraqi-Jordanian borders due to the security unrest, which greatly affected the Jordanian economy. In terms of the axis of terrorism, Jordan has taken the characteristic of moderation and balance and has defended the moderation of Islam in international forums. The study recommended increasing mobilization and support for Jordan's positions on the Palestinian issue, rejecting any solutions at its expense, whatever it was, openness to the Syrian crisis and cooperation with major and regional countries to solve it.

Keywords: geographical location, Jordanian foreign policy, the Palestinian issue, the Syrian crisis, terrorism.

المستخلص

هدف المقال التعرف إلى أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية من خلال مناقشة محور القضية الفلسطينية ومحوريْ اللجوء والإرهاب اللذيْن نتجا عن الربيع العربي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للتحقق من صحة فرضيتها القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين موقع الأردن الجغرافي، وبين سياسته الخارجية. وقد تبيّن للدراسة بأن الموقع الجغرافي للأردن قد حكمه بتوجه سياسي معين، فبخصوص قرب الأردن من فلسطين، توجّه الأردن نحو الموازنة بين القوى العربية السياسية المجاورة وإدامة العلاقات الجيدة معها، واتّباع سياسة خارجية بعيدة عن إثارة الحساسيات مع دول الجوار الجغرافي، أما بخصوص أزمة اللجوء التي نتجت عن الربيع العربي وأبرزها أزمة اللجوء السوري، فقد وجدت الدراسة أن الأزمة السورية قد أدّت إلى تعطيل حركة التجارة الأردنية بسبب إغلاق الحدود السورية الأردنية إلى جانب إغلاق الحدود العراقية الأردنية بسبب الاضطرابات الأمنية، الأمر الذي أثر بشكلٍ كبير على الاقتصاد الأردني، وفيما يتعلق بمحور الإرهاب، فقد اتخذ الأردن سمة الاعتدال والتوازن، ودافع عن وسطية الإسلام في المحافل الدولية. أوصت الدراسة بزيادة التحشيد والدعم والتأييد لمواقف الأردن من القضية الفلسطينية، ورفض أي حلول على حسابه مهما كانت، والانفتاح على الأزمة السورية والتعاون مع الدول العظمى والإقليمية لحلها.

كلمات مفتاحية: الموقع الجغرافي، السياسة الخارجية الأردنية، القضية الفلسطينية، الأزمة السورية، الإرهاب.

DOI: 10.36024/1248-043-004-001 P-ISSN: 1680-6549 E-ISSN: 2957-9783

* Corresponding author: *eqbalm.mefleh@gmail.com*

Published by Arabs Journals Platform, 2023

مقدمة

إن السياسة الخارجية هي محصلة تفاعلات عدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد السلوك السياسي للدولة، بما يتلاءم مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة. وتُعتبر السياسة الخارجية من أحد أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية منذ ستينات القرن العشرين الماضي؛ إذ إنها العنصر الأساسي في العلاقات بين الدول، حيث أنه لا يمكن فهم طبيعة العلاقات الدولية إلا من خلال فهم السياسة الخارجية للدول. وتتحكم في عملية صنع السياسة الخارجية مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية المسؤولة عن تكوّن السلوك السياسي الخارجي للدول، والمؤثرة في قوة السياسة الخارجية للدول أو ضعفها. وستتناول هذه الدراسة أثر الموقع الجغرافي كأحد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية، وتطبيق ذلك على الأردن من خلال تناول عدد من القضايا المحورية في المنطقة العربية.

مشكلة الدراسة

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل المؤثرة في صياغة الدول لسياستها الخارجية، ويُعتبر الأردن مثالاً واضحاً على تأثر سياسته الخارجية بالموقع الجغرافي، حيث إن الموقع الجغرافي للأردن قد وضعه في مواجهة مباشرة مع دول إقليميه كبرى، وجعله يأخذ في الاعتبار حسابات توازن القوى الإقليمية، وجعله يقوم بدور أكبر بكثير من حجمه وموارده.

ويمثل الأردن موقعاً اتصالياً بين الدول المجاورة، الأمر الذي جعله دولة محورية ونقطة ارتكاز في النظام الإقليمي العربي الذي يعاني من صراعات سياسية مزمنة.

ومن هنا جاءت مشكلة هذه الدراسة، حيث إنها ستتحقق من أثر الموقع الجغرافي في مدركات صانع قرار السياسة الخارجية الأردنية لاتخاذ قرارات تصب في المصلحة الوطنية العليا للأردن.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية والعملية من خلال النقاط الآتية:

1. **الأهمية العلمية:** انطلاقاً من أهمية السياسة الخارجية ودورها في تحقيق المصلحة الوظنية العليا، وأهمية الموقع الجغرافي كمحدّد رئيسي للسياسة الخارجية وفق العديد من علماء السياسة الذين اهتموا بدراسة وتحليل الموقع الجغرافي للدول، وعلى رأسهم (ماكيندر)، و(نيكولاس سبيكمان).
2. **الأهمية العملية:** يؤمل من هذه الدراسة أن تسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين في الشأن السياسي الأردني بأهمية موقعه الجغرافي وأثر ذلك على سياسته الخارجية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح أهمية الموقع الجغرافي للأردن.
2. بيان مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية.
3. استعراض أهداف السياسة الخارجية الأردنية.
4. التحقق من وجود أثر للموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية.

فرضية الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق الدارسة من فرضية مفادها (وجود علاقة ارتباطية بين موقع الأردن الجغرافي، وبين سياسته الخارجية)، إذ سيتم التحقق من إذا كانت هذه العلاقة الارتباطيه إيجابيه أم سلبية. ولهذه الدراسة متغيران، هما:

- المتغير المستقل: الموقع الجغرافي للأردن.

- المتغير التابع: السياسة الخارجية الأردنية.

وانطلاقاً من الفرضية الرئيسة، ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما أهمية الموقع الجغرافي للأردن؟
2. ما هي المؤسسات المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية الأردنية؟
3. ما أهداف السياسة الخارجية الأردنية؟
4. هل هناك أثر للموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية؟

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدارسة والإجابة عن تساؤلاتها والتحقق من صحة فرضيتها، ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل كافة المصادر والمراجع والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وتحليل سلوك السياسة الخارجية الأردنية وأثر الموقع الجغرافي في ذلك السلوك خلال سنوات فترة الدراسة، حيث يعرّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه دراسة الواقع والأحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً من حيث خصائصها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها والإلمام بكل ما يؤثر بالظواهر المدروسة، والتعبير عنها كمياً وكيفياً (رشوان،1998: 124).

كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، إذ يمثل الأردن نموذج هذه الدراسة، ويُعرّف منهج دراسة الحالة بأنه طريقة لدارسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة أو

منشأة صناعية أو خدمية دراسية تفصيلية عميقة بهدف استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها (الكعنبي والعقابي،2015: 63).

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الموقع الجغرافي على سياسة الأردن الخارجية، ومنها ما يأتي:

- دراسة المسيعدين والفواز (2016)، بعنوان **الموقع الجغرافي و أثره في السياسة الخارجية الأردنية**، والتي هدفت إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على سياسة الأردن الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية، وتجاه عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، وقد توصّلت الدراسة إلى أن الأردن واجه وضعاً صعباً أثناء اندلاع أزمة الخليج، الأمر الذي جعله يمارس سياسةً خارجيةً قائمةً على الموازنة الدقيقة لضمان الحد الأدنى من العلاقات مع الأطراف المتنازعة، كما أن الأفكار الإسرائيلية بإقامة وطن بديل للفلسطينيين في الأردن قد ساهمت في إدراك القيادة الأردنية بأن أي حوار عسكري بين العراق وإسرائيل سيدفع الأردن ثمنه بوجوده كله، ولذلك فقد سعى الأردن إلى حل الأزمة عربياً في ظل إدراكه لمخاطر تدويل الأزمة، وبيّنت الدراسة أن سياسة الأردن الخارجية سواء تجاه أزمة الخليج أو تجاه عملية التسوية السلمية مع إسرائيل تأثرت كثيراً بموقعه الجغرافي.
- دراسة محافظة (2012)، بعنوان **محددات السياسة الخارجية (دراسة حالة الأردن)**، والتي تناولت أبرز محددات السياسة الخارجية للأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم عنصر محدّد للسياسة الخارجية الأردنية هو موقعه الجغرافي، ووقوعه بين دول تشهد نزاعاتٍ وعدمَ استقرارٍ سياسي، الأمر الذي حذا بصانع القرار الأردني أن يتخذ سياسةً توزانيةً تجاه الأحداث الجارية بهدف الحفاظ على ديمومته وبقائه.
- دراسة البدري (2007)، بعنوان **جيوبولتك موقع الأردن و أثره في سياسته الخارجية**، والتي بيّنت الجهود التي بذلتها السياسة الخارجية الأردنية في إدارة معطيات موقعها الجغرافي من أجل تفعيل علاقات الجوار الاقليمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن يمتلك موقعاً جيوبولوتيكيا متميزاً في منطقة الشرق الأوسط، وأن موقعه المجاور لإسرائيل قد أعطاه دوراً وظيفياً من عدة اتجاهات، وأن الأردن استمر في تأدية وظيفته أثناء وبعد الحرب الباردة؛ نظراً لأهمية ذلك الموقع لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة مع إسرائيل ومن خلال شموله بالمساعدات العسكرية والاقتصادية وإعطائه دوراً سياسياً في تسوية القضية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الامتداد الجيوبوليتيكي لموقع الأردن توسع بعد التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ليشمل مناطق جديدة مثل آسيا الوسطى شرقاً إلى أوروبا غرباً، الأمر الذي جعله يمتلك عمقاً جغرافياً أكبر تجاه محيطه الإقليمي والدائرة التي تليه، وهذا يعزّز دور هذا الموقع في السياسة الدولية أو الإقليمية.

تعقيب على الدراسات السابقة

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في إطارها النظري من خلال توضيح مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها، والتعرف على أهمية موقع الأردن بالنسبة لدول الجوار، وستتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يأتي:

1. حداثة الدراسة، مقارنةً بالدراسات الأخرى.
2. محاولة هذه الدراسة مواكبة متغيرات سياسية لم تتناولها الدراسات السابقة، مثل الربيع العربي وما نتج عنه من أزمات لجوء إلى الأردن، والإرهاب الذي بات مهدداً للأمن الوطني الأردني نتيجة وجود حدود جغرافية للأردن مع بؤر انتشار الجماعات الإرهابية، والموقف الأردني من صفقة القرن.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الأردن.
- **الحدود الزمانية:** منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في العام 1921 وإلى غاية العام 2020، والذي شهد تطورات سياسية سريعة كان أكثرها تأثيراً على الأردن صفقة القرن.
- **الحدود الموضوعية:** الموقع الجغرافي للأردن، توجهات وسلوك السياسية الخارجية الأردنية.

مفاهيم الدراسة

1. السياسة الخارجية الأردنية: هناك اختلاف في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق؛ بسبب اختلاف منطلقات كل مفكر في تعريفه لها، ونتيجة لذلك الاختلاف، فقد تم حصر تعريفات السياسة الخارجية في ثلاثة اتجاهات، هي: أن السياسة الخارجية هي مجموعة برامج يختارها الممثلون الرسميون للدولة بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة بهدف تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (النعيمي،2009: 23)، وأن السياسة الخارجية هي سلوك صانع القرار (السيد سليم،1997: 9)، وأن السياسة الخارجية هي

نشاط خارجي للدولة بهدف تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها (أبو عامر،2001: 15).

ومن خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، فإنه يمكن تقديم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية الأردنية بأنها: مجموع الأنشطة السياسية الأردنية الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الإقليمي والدولي وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف بغرض تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، وكل ذلك يتأثر بمحددات البيئتين الداخلية والخارجية.

2. **الموقع الجغرافي:** يُعتبر الموقع الجغرافي من أهم المحددات المؤثرة في قوة الدولة داخلياً وخارجياً، وكلما زادت مقومات الموقع الجغرافي للدولة ينعكس ذلك إيجابًا على مدى قوتها، وبعكس ذلك فقد يشكل الموقع الجغرافي للدولة عامل ضعف لها، ويجلب لها العديد من المشاكل والتحديات (محمود،1968: 5)، ولا يقتصر الموقع الجغرافي للدولة على مساحتها فقط، إذ أنه من الممكن أن تكون الدولة ذات مساحة كبيرة لكنها قليلة الموارد وغير قادرة على إعالة سكانها، ولكنها تحتفظ بأهميتها من حيث عمقها الاستراتيجي، ويضاف إلى عناصر الموقع الجغرافي كلاً من التضاريس والمصادر المائية اللذين يشكلان عنصريْن هاميْن في تحديد القيمة السياسية للدولة، وتوجيه سياستها، إذ إن معرفة موقع الدولة من حيث نسبة اليابسة والماء فيها يمكّن الباحثين من التمييز بين الدول المغلقة التي لا تشرف على البحار والسواحل وبين الدول المفتوحة على البحار والمحيطات، الأمر الذي يسهّل من اتصالها بالدول الأخرى، وإمكانية اشتراكها في حركة الملاحة والتجارة الدولية (حجازي،1996: 119).

تقسيم الدراسة

لغايات الفهم الدقيق لأثر الموقع الجغرافي للأردن كمحدد على سياسته الخارجية، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث إلى جانب الخاتمة والنتائج والتوصيات، إذ سيتناول المبحث الأول خصائص الموقع الجغرافي للأردن، بينما سيتناول المبحث الثاني مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية وأهدافها، وسيتناول المبحث الثالث أثر الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية من خلال دراسة محور القضية الفلسطينية، ومحور الربيع العربي بُعديه: أزمة اللاجئين، والإرهاب.

المبحث الأول: خصائص الموقع الجغرافي للأردن

يقع الأردن في الجزء الجنوبي من بلاد الشام، ويتوحد جغرافياً مع فلسطين من حيث التضاريس واجتماعياً من حيث السكان، وتاريخياً من حيث التاريخ المشترك، وتتفوق عليه إسرائيل عسكريًا واقتصادياً، ويعد الأردن امتدادًا لشمال شبه الجزيرة العربية، وتحيط بالأردن دول تفوقه في القوة السكانية والمالية والثقافية، إذ تحده سوريا من الشمال، وتتفوق عليه سكانيًا، ويحده العراق من الشرق، ويتفوق عليه سكانياً واقتصادياً، وتحده السعودية من الجنوب والشرق، وتتفوق عليه اقتصادياً وسكانيًا (Abillama et al.,2016).

ويُعتبر الأردن من الدول الصغيرة من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحته 89 ألف كم مربع، مع الإشارة إلى أن هذه المساحة لم تثبت على حالة واحدة نتيجةً للظروف التي أحاطت بالمنطقة، حيث شملت مساحة الأردن بعد اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية الضفة الغربية، وبذلك زادت مساحته، وبعد حرب حزيران عام 1967 فقد الأردن الضفة الغربية، وجزءاً من أرضيه التي تمت إعادتها بعد توقيع اتفاقية السالم مع إسرائيل عام 1994، ويتميز موقع الأردن الجغرافي بقلة موارده المائية التي تنحصر في شاطىء العقبة الذي لا يزيد طوله عن 25 كم مربع (سعودي،2000: 38).

ومنذ تأسيس إمارة شرق الأردن في العام 1921، وإعلان استقلاله في العام 1946، وهو يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على المساعدات الخارجية العربية والغربية؛ وذلك بسبب خصوصية موقعه الجغرافي، والدور الهام الذي يمكنه القيام به وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (الهيتي وعبدالوهاب،1985: 54)، أضف إلى ذلك الدور الذي يؤديه الأردن في التجارة من حيث كونه ممراً مهماً لمختلف الطرق التي تربط بين آسيا وأوربا وإفريقيا، واعتباره ملتقىً لعدد من الخطوط الجوية (الهزايمة،1999: 33).

وفيما يتعلق بموقع الأردن بالنسبة لدول الجوار، فإن الأردن يمثل دولةً حاجزة أو دولة عازلة تمثل وحدة سياسية صغيرة الحجم بين وحدات سياسية كبيرة الحجم يتم إنشاؤها لتعمل كمانع للصدام بين قوتين كبيرتين، ولا يمكن القضاء عليها لأنها سُتقابل بمقاومة من جانب الوحدة الصغيرة نفسها، ومن جانب الطرف المعارض للقضاء عليها (العزام،2000: 52).

ويمكن لنا التعرف على أبرز خصائص الموقع الجغرافي للأردن من خلال النقاط الآتية (الظاهر:2005: 5):

1. يقع الأردن في قلب منطقة حافلة بالقضايا الأمنية والسياسية الشائكة، ناهيك عن أهمية هذه المنطقة جغرافياً واقتصادياً.
2. جوار الأردن لفلسطين، وإصرار الأردن على تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية واعتبارها قضيته الاولى؛ بسبب ما تشكله من مصدر خطر على الأمن الوطني الأردني.
3. عدم امتلاك الأردن لعمق استراتيجي، كما أن طبيعة تضاريسه قد جعلت معظم تجمعاته السكانية في العاصمة عمان.
4. لا يمتلك الأردن ساحلاً بحرياً طويلاً، الامر الذي يعيق من قدرته على إقامة منشآت تجارية بحرية.
5. يمثل الأردن موقعاً اتصالياً بين الدول المجاورة، ونقطة ارتكاز محورية لحركة الدول من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.
6. يشكل الأردن حلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.
7. ساهم الموقع الجغرافي للأردن بجعله أحد أعضاء مجموعة الدول المركز العربية وتفاعلاتها السياسية لفترات زمنية طويلة.

وستقوم الدراسة لاحقاً بالتحقق مما إذا كانت الخصائص سابقة الذكر ذات أثر على سياسة الأردن الخارجية، مع مواكبة التطورات التي عاصرتها المنطقة العربية والتي أهمها ظاهرة الربيع العربي وتداعياته المتمثلة بأزمة اللجوء، وانتشار الإرهاب، إلى جانب مناقشة موضوع صفقة القرن.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية وأهدافها

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب فهماً دقيقاً لكافة العوامل والمحددات المؤثرة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وأول ما يواجه صانع القرار هو مدى إدراكه السليم للموقف، واستحضاره لمجموعة بدائل تجاه هذا الموقف، وبالتالي، يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءاً على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل، ثم يتم اتخاذ القرار الذي يُفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر من الخسائر (فرانكل،1984: 41).

ومن المعلوم أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية تمر بعدة مراحل، وتشارك بها عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية يختلف مدى تأثرها بحسب طبيعة النظام السياسي، وتستعرض الباحثة في هذا الجزء من الدراسة مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية الأردنية، وهي كما يأتي:

أولاً: مؤسسة العرش

يمارس الملك دوراً رئيسياً في توجيه السياسة الخارجية الأردنية بموجب الصلاحيات التي منحها إياه الدستور، حيث أن الملك هو رأس الدولة ورأس السلطة التنفيذية التي تدير وتنفذ السياسة الخارجية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، ويصدر أوامره بإيفاد قوات مسلحة للقيام بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية، وهو الذي يعين السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية بناءاً على تنسيب مجلس الوزراء (الدستور الأردني لعام1952 وتعديلاته)، وله أيضاً سلطة الاعتراف بالحكومات الأجنبية وقبول سفرائها، وسحب الاعتراف بهم، وللملك أيضاً صلاحيات قيادة وتوجيه السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية، وطلب استفتاء الشعب حول موضوع دولي مهم، والقيام بزيارات رسمية للدول والمنظمات الدولية، بهدف توطيد العلاقات معها، أو حل مشكلة عالقة أو القيام بدور الوساطة بين أطراف متنازعة (خلف،2001: 121).

أما ولي العهد، فهو الرجل الثاني بعد الملك، ولا توجد له مهام واضحة في السياسة الخارجية، إلا من خلال ما يمنحه الملك من صلاحيات، ولا يمكن عزل ولي العهد عن المشاركة وإبداء الرأي في كثير من القضايا، وهو في مجال السياسة الخارجية غير مؤثر، وإنما يتعاون مع الملك والحكومة تعاونا إيجابياً (حسن والبرغوثي،1991: 227).

ثانياً: رئيس الوزراء

أشار الدستور الأردني إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء في الشؤون الخارجية من خلال إعطائه الولاية العامة لإدارة شؤون الدولة داخلياً وخارجياً (الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته).

ثالثاً: وزير الخارجية

حدد الدستور الأردني صلاحيات وزير الخارجية بالمساهمة في وضع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها، والعمل على حماية المصالح الوطنية، وتطوير علاقات المملكة بمختلف الدول والهيئات والمنظمات، ورعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم خارج المملكة، وتوثيق الصلة معهم لما فيه خدمتهم وخدمة المملكة، وإعداد ودراسة المعاهدات والاتفاقات وتوثيقها وإجراء الاتصالات مع الدول والمنظمات

الدولية بشأن عقدها وترخيصها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها وتبليغ جميع الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها (الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته).

رابعاً: السلطة التشريعية

تنقسم السلطة التشريعية في الأردن إلى مجلسين، هما: مجلس الأعيان، ومجلس النواب، وقد منح الدستور للسلطة التشريعية اختصاصات في مجال السياسة الخارجية، مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة والتي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة، ومن صلاحيات مجلس الأمة في مجال السياسة الخارجية دستوريا: إصدار التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجية، والامتيازات الممنوحة لممثلي الدول المختلفة لدى الأردن، ومنح الثقة لوزير الخارجية، والرقابة المالية والإدارية والسياسية عليه، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات إليه، وطرح أي موضوع يختص السياسة الخارجية للمناقشة، وإقرار الموازنة المخصصة لوزارة الخارجية للدولة وبعثاتها الدبلوماسية (الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته).

خامساً: المؤسسة العسكرية

يتجلى دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية الأردنية من خلال: حماية الدولة عن طريق ردع الأعداء ومنعهم من تنفيذ أعمال عدائية ضدها، والاستعداد للعب دور إقليمي من خلال مساعدة حلفاء الأردن في المنطقة، إلى جانب دور جهاز المخابرات العامة الذي يزوّد صانع القرار بالمعلومات المطلوبة لإعداد القرارات واقتراح البدائل (خلف، 2001: 124).

من خلال الطرح السابق، يتضح أن الدستور قد حدّد صلاحيات كل مؤسسة رسمية أردنية في صنع قرار السياسة الخارجية، إلا أنه وباستعراض الواقع العملي، يتبيّن لنا بأن العملية السياسية في الأردن تتمركز حول شخصية الملك، الأمر الذي أدى إلى أن تكون قرارات السياسة الخارجية تعبيراً عن إرادته، حيث يشكل الملك الحلقة الأقوى في الوحدة الأساسية، وأما باقي أجهزة صنع القرار فيقتصر دورها على تقديم المشورة غير الملزمة لصانع القرار الأول.

وفيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الأردنية، فهي واضحة وثابتة منذ تأسيسه، وتتمثل بالدفاع عن الوسطية انطلاقاً من الثوابت التاريخية والدينية، والتعاون الدولي للوقوف على أسس الشرعية الدولية، والمحافظة على حقوق الإنسان، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا بالإضافة إلى الدفاع المستمر عن القضية الفلسطينية (الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين، www.kingabdullah.org).

المبحث الثالث: أثر الموقع الجغرافي للأردن على سياسته الخارجية

فرض الموقع الجغرافي للأردن قيامه بدور كبير في مجال السياسة الخارجية، فهو حلقة وصل في التجارة العربية، ويقع على أطول خط مواجهة مع إسرائيل، وعالمياً يقع في قلب منطقة تصارع القوى العظمى.

ومن أجل ذلك، فقد فرض الموقع الجغرافي للأردن ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار الجغرافي ذات التأثير السياسي مثل العراق الذي يعد عمقاً استراتيجياً له، وأن يتحاشى قدر الإمكان إثارة إسرائيل وفكرتها بأن الأردن هو فلسطين (الكيلاني، 1995: 40).

وستتطرق الدراسة في هذا الجزء إلى تحليل أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية تجاه كل من القضية الفلسطينية، وأزمة اللجوء، وانتشار الإرهاب نتيجةً لظاهرة الربيع العربي.

أولاً- الموقف الأردني من القضية الفلسطينية

تنطلق ثوابت الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية من رؤية ملكية راسخة تقوم على حق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على أراضي الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بما يتطابق مع القرارات والمرجعيات الدولية، وأنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل دون تسوية عادلة للقضية تضمن الحفاظ على الحقوق الأردنية في المياه والحدود والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وقد نبّه الملك عبدالله الثاني بن الحسين مبكراً إلى تداعيات عدم حل القضية الفلسطينية والتعنت الإسرائيلي في زيادة ونمو التطرف، فقد شدّد خلال افتتاح المؤتمر السابع للسلام والأديان الذي استضافه الأردن في تشرين الثاني 1999، على أنّ قضية القدس تبقى أبرز المشكلات الناتجة عن الصراع بين العرب واليهود في فلسطين، حيث قال: "إن مشكلة القدس تُعتبر الأهم والأخطر بين المشكلات، إنني أسلط الضوء على هذه المشكلة لا لشيء، إلا لأنها تجسد ثنائية الدين والحرب" (درادكة، 2009: 13).

وقد أكّد الملك عبدالله الثاني بن الحسين مراراً على الوصاية الهاشمية على حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في الضفة الغربية، لأن القدس يجب أن تبقى مفتاحاً للسلام

والعيش المشترك وتحقيق الأمن والأمان لجميع ساكنيها في ظل احترام الجميع للقيام بشعائرهم الدينية مسلمين ومسيحيين ويهود، فقد جاء خطاب الملك بافتتاح الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في السعودية في نيسان 2018: "أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، واجب ومسؤولية تاريخية نعتز ونتشرف بحملها، وسنواصل وبالتنسيق مع أشقائنا في السلطة الوطنية الفلسطينية وبدعمكم ومساندتكم، حمل هذه المسؤولية والعمل على تثبيت صمود المقدسيين، والتصدي لأي محاولة تمس بهوية المدينة المقدسة، أو تسعى لفرض واقع جديد أو تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم" (جامعة الدول العربية،www.lasportal.org).

ويضاف إلى ذلك تصريحات الملك بأن: "للقدس الشريف وعلى مدى التاريخ مكانة خاصة لدى الهاشميين، ولدى كل أبناء العالم الإسلامي والعربي، وأنها حية في ضمير ووجدان كل عربي ومسلم، ولها ارتباط أزلي وثيق بعقيدتنا وديننا الحنيف لا ينهيه احتلال ولا تلغيه حواجز أو حدود" (اللجنة الملكية لشؤون القدس، www.rcja.org.jo).

وقد رفض الأردن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية والمتضمنة نقل سفارتها إلى القدس، حيث أكد الملك في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول في أيار 2018 أن: "القدس خط أحمر لا مساومة عليها باعتبارها مدينة السلام وقبلة المسلمين الأولى ومسرى النبي محمد ومهد السيد المسيح عليهما السلام وهي رمز الوئام وأرض التسامح" (موقع منظمة التعاون الإسلامي، www.oic-oci.org).

ولا يزال الملك يدعو في خطاباته السياسية إلى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لوقف تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية في القدس وخاصة في المسجد الأقصى المبارك (اللجنة الملكية لشؤون القدس، www.rcja.org.jo).

وفيما يتعلق بتداعيات صفقة القرن والضغوطات الأمريكية التي مورست على الأردن بشأن وقف المساعدات والمنح أو زعزعة استقراره السياسي، فقد قال الملك بأنه "لن يستسلم بأي حال من الأحوال للضغوط التي تمارس عليه، وأن نقل الوصاية الهاشمية على المقدسات من الأردن إلى دول أخرى تُعتبر خط أحمر، وأن موقفه ثابت فيما يتعلق بتحقيق السلام الذي يجب أن يكون مبنيا على القرارات الدولية، وعلى أساس قيام دولتين جنبا إلى جنب، إسرائيل وفلسطين على حدود الرابع من يونيو 1967، مع حل عادل للاجئين الفلسطينيين في العالم" (الفقيه، 2019).

ويعكس الواقع الراهن أنّ إسرائيل تضع عقبات كبيرة في طريق عملية السلام منذ تولي اليمين المتشدد رئاسة الحكومات الإسرائيلية عام 1995، إذ حدثت تحولات جوهرية زادت من تعقيد مسيرة السلام، ومن الواضح أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتنياهو أسقطت من أجندتها مبدأ حل الدولتين مستغلةً تراجع وانقسام المنظومة العربية خاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي وتنامي ظاهرة الإرهاب لممارسة مزيد من التعنت واتخاذ إجراءات أحادية الجانب اضرّت بالعملية السلمية، خاصةً على مستوى توسيع الاستيطان والاعتداء على المقدسات الإسلامية في القدس وتسهيل الاقتحامات المتكررة من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة وبعض المسؤولين الإسرائيليين لساحات المسجد الأقصى، وكل ذلك ترك اثارا بالغة على الصراع العربي – الإسرائيلي، وشكّل تحديا جوهريا للأمن الوطني الأردني.

وعلى المستوى الأمريكي، فمنذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016، أصبحت التوجهات الأمريكية أكثر وضوحاً في دعم ومساندة إسرائيل خلافاً لعقود من الدبلوماسية الأمريكية التي كانت تحرص على حدود نسبية من التوازن لعدم التأثير على مسار العملية السلمية ومنحها فرصة للتقدم، وقد كان لمجموعة القرارات المتلاحقة التي اتخذها الرئيس ترامب وفي مقدمتها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وافتتاحها بشكل رسمي في أيار 2018، شاهداً على مدى الدعم الذي تقدمه هذه الإدارة للحكومة الإسرائيلية دون مراعاة العواقب المترتبة على ذلك، وصولاً إلى توقيع صفقة القرن في كانون ثاني من العام 2020، وتتمثل تحديات الأمن الوطني الأردني في ظل هذه الصفقة بما يلي (موقع عرب48، 2020):

1. وجود حكومة إسرائيلية يمينية متشددة ترفض حل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية، وتجاهلها للمضي بعملية السلام وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، مما يبقي حالة عدم الاستقرار قائمة في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي الفرصة لقوى الإرهاب للضرب في كل الاتجاهات.
2. استمرار صدور تصريحات من بعض المسؤولين الإسرائيليين تدعو إلى تبني خيار الوطن البديل.
3. عدم الاعتراف بحق عودة اللاجئين، مما يضر بالمصالح الأردنية العليا ويؤثر على التركيبة الديمغرافية، وقد يخلق انقسامات تؤثر على الوحدة الوطنية.

4. إدامة الضغط على الأردن من قبل جهات دولية وإقليمية لتبني خيارات غير منسجمة مع مصالحه الوطنية، خاصة وأن إسرائيل تمتلك نفوذاً فاعلاً على المستوى العالمي وقادرة على توظيفه للإضرار بمصالح الأردن.
5. إلغاء الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى والمقدسات الدينية في القدس، وينطوي ذلك على أبعاد سلبية لها مساس مباشر بالدور الأردني المحوري في حماية وصون المقدسات على مدى العقود الماضية.
6. سيطرة إسرائيل على الموارد المائية والتحكم بها وسحب كميات كبيره من مياه نهر الأردن والاعتداء على المياه الجوفية، مما جعل الأردن من أفقر دول العالم في المياه.
7. إعاقة دخول المنتجات الأردنية إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وإنتاج مواد عالية الجودة منافسة للمواد الأردنية، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية وعدم القدرة على منافستها، مما يضر بالإنتاج والتصنيع والصادرات الأردنية.

تتسبّب هذه التحديات في بروز مشاكل اجتماعية وأمنية كبيرة، خاصة بوجود الكثير ممن يعتبرون أن القضية الفلسطينية هي جوهر أزمات منطقة الشرق الأوسط، وأنها تشكل عاملاً رئيساً في تنامي التطرف وتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، وبالتالي فإن جمود عملية السلام واستمرار الممارسات الإسرائيلية ستدفع باتجاه تعميق مشاعر العداء والكراهية وزيادة الغضب الشعبي، مما قد يترجمه البعض لأعمال عنف أو عمليات إرهابية، وليس أدل على ذلك تعدُّد حالات التسلل التي يتم ضبطها باستمرار عبر الحدود الأردنية للدخول باتجاه إسرائيل من قبل فئات شبابية غاضبة، بهدف تنفيذ هجمات انتقامية رداً على الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يفرض أعباء مضاعفة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لحماية الحدود ومنع التسلل (ربايعة،2019).

تشكّل القضية الفلسطينية ومستقبلها لب الصراع في المنطقة، ولكن هناك خصوصية بالغة الأهمية للأردن تختلف عن بقية الدول العربية؛ ارتباطاً بالصلة المباشرة بين قضايا الحل النهائي "اللاجئين، والقدس، والمياه، والحدود"، ومختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية في الأردن، وبالتالي فإن أية حلول للقضية الفلسطينية لا تراعي متطلبات ومصالح الدولة الأردنية العليا سيكون لها انعكاسات وارتدادات سلبية تسهم في زيادة الضغوط على المملكة المثقلة أصلاً بتحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية، فضلاً عن تحديّ الإرهاب وإرهاصاته.

وقد كان الموقع الجغرافي من أهم الأسباب التي دفعت الأردن إلى التوجه بسياسته الخارجية نحو التسوية السلمية مع إسرائيل، إذ أن الأردن أراد التخلص من الأفكار التي كانت تنادي بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، التي يعد (آرييل شارون) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق من أشد المنادين بها (عبدالقادر،2013).

ومن أجل ذلك، فقد بادر الملك عبدالله الثاني ومن قبله المغفور له الملك الحسين كثيراً من أجل السلام، بسبب اعتقادهما بأن أية حرب جديدة ستهز كيان الأردن، وبالتالي حاولا الحفاظ على توازن العلاقة مع إسرائيل والضغوط العربية والدفع الفلسطيني من أجل اتخاذ خط رافض لإسرائيل.

إذن، فإن موقع الأردن الاستراتيجي، وجواره لفلسطين قد أدى بصانع القرار أن يتبع سياسة خارجية تقوم على أساسين هما: الموازنة بين القوى العربية السياسية المجاورة وإدامة العلاقات الجيدة معها، واتّباع سياسة خارجية بعيدة عن إثارة الحساسيات مع دول الجوار الجغرافي.

ثانياً- الموقف الأردني من الربيع العربي (اللاجئين، و انتشار الإرهاب)

وضع الأردن جميع طاقاته وإمكانياته في خدمة الأمتين العربية والإسلامية، انطلاقاً من الرؤية الملكية المؤمنة بأن الأردن جزء فاعل ومؤثر في محيطه العربي والإقليمي والدولي، وفيما يتعلق بموقف الأردن من الأوضاع في المنطقة خصوصاً بعد مرحلة الربيع العربي 2011، فقد تميز في الاعتدال، واحترام استقلالية وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

وقد قدّم الملك حلولا لمواجهة الأوضاع الإقليمية المتأزمة، حيث قال في خطابه في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول في أيار 2018: "أن التحديات التي تواجه الأمة العربية تفرض علينا جميعا التفكير في إجراء حوار جاد ومعمق حول الأولويات الكبرى للأمن القومي العربي، وبحيث يجري تدشين توافق أكبر حولها وتناغم أوسع في شأن كيفية ضبط إيقاع التحرك الجماعي العربي والمشترك إزاء كافة التهديدات المحدقة بالأمة (موقع منظمة التعاون الإسلامي، www.oic-oci.org).

وستتم مناقشة بُعد الربيع العربي كمحدّد لسياسة الأردن الخارجية من خلال محوريْ التعامل مع أزمة اللاجئين، وانتشار الإرهاب، وذلك على النحو الآتي:

1. التعامل مع أزمة اللاجئين

ساهم الموقع الجغرافي للأردن بتحميله موجات لجوء ونزوح على مر التاريخ، وتماشياً مع حقوق الإنسان، والتزاماً بالأخلاق الدولية، فقد استقبل الأردن موجات لجوء متعددة منذ عام (1948) من فلسطين، وفي تسعينات القرن الماضي بسبب الاحتلال العراقي للكويت، وفي العام 2003 بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي العام 2001 بسبب تداعيات الربيع العربي وانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في دول الربيع العربي كاليمن وليبيا وسوريا (المعلا، 2018).

وتُعتبر أزمة اللجوء السوري إلى الأردن من أكثر الأزمات التي أثّرت سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وديمغرافياً وأمنياً على الحالة الأردنية، إذ استقبل الأردن ما يزيد عن مليون ونصف المليون لاجئاً سورياً أثروا بشكلٍ واضحٍ على الموارد الاقتصادية الشحيحية أصلاً، ومنهم من قام بتهديد الأمن الوطني من خلال الانتماء للجماعات الإرهابية ومحاولتها تنفيذ اعتداءات على الأراضي الأردنية (مشاقبة،2017).

وعن آثار أزمة اللجوء السوري على السياسة الخارجية الأردنية، فترى الدراسة أن الأردن قد تم إقحامه، من قبل الدول الكبرى ذات المصلحة في إطالة أمد الأزمة السورية، في محاولات التدخل بالشأن السوري، وهو الذي ترتكز سياسته الخارجية على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أن هذه الأزمة قد أدّت إلى تعطيل حركة التجارة الأردنية بسبب إغلاق الحدود السورية الأردنية إلى جانب إغلاق الحدود العراقية الأردنية بسبب الاضطرابات الأمنية، الأمر الذي أثر بشكلٍ كبير على الاقتصاد الأردني.

2. انتشار الإرهاب

إن الإسلام يُعتبر من أولويات الخطاب السياسي الأردني، وقد تجلى ذلك من خلال رسالة عمان التي كشفت مضامينها عن قيم التسامح والوسطية في الدين الإسلامي، وقد صدرت رسالة عمان في العام 2004 بهدف تأسيس خطاب إسلامي حضاري مستنير، لإيصال رسالة الإسلام وثوابته إلى العديد من دول العالم، وقد حثت مضامين رسالة عمان على التسامح والاعتدال والبعد عن التطرف وتشجيع الحوار مع الآخر (الموقع الرسمي لرسالة عمان، www.ammanmessage.com)، ففي المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في تموز 2005 ندّد الملك بالإرهاب، ودعا إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية، وعدم تكفير المسلم، والتأكيد على وسطية الإسلام" (موقع الملك عبدالله الثاني بن الحسين، www.kingabdullah.jo)، وفي خطاب الملك في آذار 2017 أمام مجلس النواب الأمريكي، أظهر سياسة الشفافية والوضوح والاعتدال التي انتهجها الأردن في الدفاع عن قضايا الأمة والإنسانية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وقدرة الأردن على التكيف مع الأحداث المستجدة ومواجهة التحديات التي ظهرت بعد مرحلة الربيع العربي (موقع الملك عبدالله الثاني بن الحسين، www.kingabdullah.jo).

وفي ظل تطورات الربيع العربي وما عاصره العالم من انتشار الفكر المتطرف، وما شكّله من تهديد للبشرية وتحدٍ كبيرٍ للمجتمع الدولي، وتجاوزِه الحدود الوطنية وربطه بالإسلام، حرص الأردن على إبراز صورة الإسلام الحقيقية، ووقف جميع الهجمات الموجهة ضده بحكم المسؤولية الروحية، وتاريخ الإسلام وشرعية قيادة الهاشميين التي تتصل بالنسب بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، فقد حرص الملك من خلال خطاباته السياسية على توضيح صورة الإسلام الحقيقية، ومحاولة إقناع المتطرفين بعدم إساءة فهم الإسلام وفهمه فهما حقيقيا، والابتعاد عن جميع الأقوال والأفعال التي تسيء للإسلام، حيث قال الملك في مؤتمر التراث الإسلامي الذي عقد في الهند عام 2018: "أن التعاطف والرحمة والتسامح هي القيم التي يؤمن بها المليارات من المسلمين وغير المسلمين في سائر أنحاء العالم، وتتطلب هذه القيم منا أن نعمل معا من أجل مستقبلنا المشترك" (المدينة نيوز،2018)، وقد تكلّلت انجازات الملك بالدفاع عن وسطية الإسلام بمنحه جائزة تيمبلتون العالمية التي تمنح لمن يساهم في الأعمال الخيرية والإكتشافات العلمية من منطلقهم الروحي (الحديد، 2018).

وخلاصة القول أن وقوع الأردن في قلب الأحداث الأساسية في المنطقة، جعل صانع القرار يتخذ سمة الاعتدال والتوازن، الأمر الذي أعطاه قبولاً إقليمياً ودولياً، وقد أخذ الأردن على عاتقه محاربة الإرهاب والتطرف في المنطقة، فهو جزء من التحالف الدولي في محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في المنطقة، إلى جانب سعيه بكل جهده للحفاظ على أمنه واستقراره بعيداً عن الآثار المترتبة على الجوار الجغرافي.

الخاتمة، والنتائج

إن الأردن دولة صغيرة تتأثر بعددٍ كبير من المتغيرات عند صياغة قرار السياسة الخارجية، ومن أبرز هذه المتغيرات الموقع الجغرافي الذي فرض على الأردن تبنّي سياسة خارجية نشطة في نظام ديناميكي متغير يشكل فيه الأردن منطقة القلب. ويشكّل الموقع الجغرافي للأردن قيداً على توجهات سياسته الخارجية، إذ فرض عليه موقعه الجغرافي توجهاً ثابتاً في سياسته الإقليمية والدولية، والأخذ

بعين الاعتبار التوازن في وسط القوى المحيطة به، إذ إن الموقع الجغرافي للأردن قد جعله ذا حساسية كبيرة تجاه التغيرات السياسية السريعة في المنطقة بشكلٍ عام والدول المحيطة به بشكل خاص، مما انعكس بشكلٍ مباشرٍ عليه، وبالتالي، فإنه كان لا بد من تبنّي سياسة على الاعتدال والتوازن والعقلانية والوسطية والدعوة لحل المشكلات بالطرق السلمية؛ لأن هذه الأدوات تمنح الأردن قدرةً على تحقيق قدر من التوازن في المنطقة يساهم في تدعيم استقراره السياسي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية من خلال مناقشة محور القضية الفلسطينية ومحوريْ اللجوء والإرهاب اللذين نتجا عن الربيع العربي، وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين موقع الأردن الجغرافي، وبين سياسته الخارجية، حيث تبيّن أن هذه العلاقة الارتباطيه إيجابية، فالأردن يقع في قلب منطقة تحفل بالقضايا الأمنية والسياسية الشائكة، ناهيك عن أهمية هذه المنطقة جغرافياً واقتصادياً، والأردن مجاور لفلسطين، ولا يمتلك عمقاً استراتيجياً، ولا يمتلك ساحلاً بحرياً طويلاً، الامر الذي يعيق من قدرته على إقامة منشآت تجارية بحرية، ويمثل الأردن موقعاً اتصالياً بين الدول المجاورة، ونقطة ارتكاز محورية لحركة الدول من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، كما يشكل الأردن حلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام.

ومن خلال المحوريْن اللذين تناولتهما الدراسة بالتحليل (القضية الفلسطينية، والربيع العربي (اللجوء والإرهاب)، تبيّن أن الموقع الجغرافي للأردن قد حكمه بتوجه سياسي معين، فبخصوص قرب الأردن من فلسطين، توجّه الأردن نحو الموازنة بين القوى العربية السياسية المجاورة وإدامة العلاقات الجيدة معها، واتّباع سياسة خارجية بعيدة عن إثارة الحساسيات مع دول الجوار الجغرافي وخصوصاً إسرائيل.

أما بخصوص أزمة اللجوء التي نتجت عن الربيع العربي وأبرزها أزمة اللجوء السوري، فقد وجدت الدراسة أن الأردن قد تم إقحامه من قبل الدول الكبرى ذات المصلحة في إطالة أمد الأزمة السورية، في محاولات التدخل بالشأن السوري، وهو الذي ترتكز سياسته الخارجية على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أن هذه الأزمة قد أدّت إلى تعطيل حركة التجارة الأردنية بسبب إغلاق الحدود السورية الأردنية إلى جانب إغلاق الحدود العراقية الأردنية بسبب الاضطرابات الأمنية، الأمر الذي أثر بشكلٍ كبير على الاقتصاد الأردني، مما يدفع بمزيد من التبعية للدول الكبرى لتحقيق مصالحها على حساب الأردن.

وفيما يتعلق بمحور الإرهاب، فقد حرص الأردن على إبراز صورة الإسلام الحقيقية، ووقف جميع الهجمات الموجهة ضده بحكم المسؤولية الروحية، وتاريخ الإسلام وشرعية قيادة الهاشميين التي تتصل بالنسب بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد حرص الملك من خلال خطاباته السياسية على توضيح صورة الإسلام الحقيقية، ومحاولة إقناع المتطرفين بعدم إساءة فهم الإسلام وفهمه فهماً حقيقياً، والابتعاد عن جميع الأقوال والأفعال التي تسيء للإسلام، وخلاصة القول أن وقوع الأردن في قلب الأحداث الأساسية في المنطقة، جعل صانع القرار يتخذ سمة الاعتدال والتوازن، الأمر الذي أعطاه قبولاً إقليمياً ودولياً، وقد أخذ الأردن على عاتقه محاربة الإرهاب والتطرف في المنطقة، فهو جزء من التحالف الدولي في محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في المنطقة، إلى جانب سعيه بكل جهده للحفاظ على أمنه واستقراره بعيداً عن الآثار المترتبة على الجوار الجغرافي.

التوصيات

في ظل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. العمل على تغزيز منظومة الأمن العربي، ودعم الأردن باعتبار موقعه الجغرافي يشكّل عامل ضبط للتوازن في المنطقة.
2. زيادة التحشيد والدعم والتأييد لمواقف الأردن من القضية الفلسطينية، ورفض أي حلول على حسابه مهما كانت.
3. الاستمرار بالجهود الأردنية السياسية والدبلوماسية في عملية السلام، ودفعها باتجاه مواقف أكثر توازناً واعتدالاً وعقلانية، والبناء في ذلك على الدور المؤثر والمكانة المرموقة لجلالة الملك عبدالله الثاني عالمياً والإنجازات التي حققها جلالته في هذا المجال.
4. ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني الأردنية من هيئات ومراكز دراسات بحثية ببناء شبكة علاقات واسعة تساعد الدولة على خلق قاعدة صلبة وداعمة للمواقف الأردنية، وممارسة التأثير على المجتمعين

الفلسطيني والإسرائيلي، ولا سيما في الحالات والمواقف التي يبدو فيها الجانب الرسمي متردداً أو محرجاً حيال القيام بمبادرات أو تقديم رؤى وتصورات.

5. أهمية عودة الدول الأوروبية وروسيا والصين لتنشيط دورها في عملية السلام، وعدم الاكتفاء بدور المراقب والتواصل مع هذه الأطراف بما يتيح تقريب المواقف وطرح رؤى جديدة، كما يجب على الأمم المتحدة أن تدعم الحقوق الفلسطينية وتعارض الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق عملية السلام.
6. الانفتاح على الأزمة السورية والتعاون مع الدول العظمى والإقليمية لحلها، لأن المصلحة الوطنية تتطلب إعادة اللاجئين إلى ديارهم، والتعاون الاقتصادي وفتح الحدود، ومنع تقدم أي تنظيم إرهابي من الحدود الأردنية حفاظاً على أمن الدولة واستقرارها.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

أبو عامر، علاء، (2001)، **الوظيفة الدبلوماسية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

إدريس، رشوان، (1998)، **العلم والبحث العلمي**، القاهرة.

البدري، مجيد، (2007)، جيوبولتك موقع الأردن وأثره في سياسته الخارجية، **مجلة البحوث الجغرافية**، ع(8)، جامعة الكوفة.

حجازي، محمد، (1996)، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة.

الحديد، زيدون، (2018)، **الخطاب السياسي الديني وراء منح الملك جائزة تمبلتون العالمية**، sarayanews.com

حسن، رشيد و البرغوثي، لميس، (1991)، **أزمة الخليج في الفكر السياسي الأردني**، عمان.

خلف، محمود، (2001)، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات، **مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار**، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان.

درادكة، محمد، (2009)، **القدس في السياسية الأردنية من خلال خطب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم 1999-2009**، عمان: جامعة الإسراء.

الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته.

ربايعة، محمود، (2019)، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

سعودي، محمد، (2000)، **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبة النموذجية.

السيد سليم، محمد، (1997)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط(2)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

الظاهر، نعيم، (2005)، **جغرافية الأردن**، ط(2)، عمان: عالم الكتب الحديث.

عبدالقادر، محمد، (2013)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة 1999-2013": دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العزام، عبدالمجيد، (2000)، **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

فرانكل، جوزيف، (1984)، **العلاقات الدولية**، ط(2)، (ترجمة: غازي العتيبي)، جدة.

الفقيه، إحسان، (2019)، **الأردن ومواجهة صفقة القرن صمود أم استجابة للضغوط**، www.aa.com.tr

الكعبي، طه و العقابي، نرجس (2015)، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط(1)، بيروت: منشورات صفصاف.

الكيلاني، هيثم، (1995)، التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها على الأمن القومي، **دراسات استراتيجية**، ع(30).

اللجنة الملكية لشؤون القدس، www.rcja.org.jo

محافظة، علي، (2012)، **محدّدات السياسة الخارجية (دراسة حالة الأردن)**، عمان: مركز الرأي للدراسات.

محمود، أمين، (1968)، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

المدينة نيوز، (2018)، **الملك يشارك في مؤتمر التراث الإسلامي في الهند**، almadenahnews.com.

المسيعدين، يوسف و الفواز، عبدالرحمن، (2016)، **الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، إربد:** جامعة العلوم التطبيقية.

المشاقبة، أمين، (2017)، **محاور السياسية الأردنية الخارجية**، www.addoustor.com.

المعلا، منصور، (2018)، الجغرافيا والدور الأردني ومواجهة المستقبل، **مجلة العربي الجديد**.

الموقع الإلكتروني للملك عبدالله الثاني بن الحسين، www.kingabdullah.org.

الموقع الرسمي لرسالة عمان، www.ammanmessage.com

موقع جامعة الدول العربية، www.lasportalorg

موقع عرب48، (2020)، تفاصيل صفقة القرن القدس اللاجئون المثلث الأسرى الحدود غزة، arab48.com

موقع منظمة التعاون الإسلامي، www.oic-oci.org

النعيمي، أحمد، (2009)، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الهزايمة، محمد، (1999)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

الهيتي، صبري و عبدالوهاب، عبدالمنعم، (1985)، **الجغرافيا السياسية**، بغداد.

المراجع العربية مترجمة

Abu Amer, Alaa, (2001), The Diplomatic Job, Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.

Idris, Rashwan, (1998), Science and Scientific Research, Cairo.

Al-Badri, Majid, (2007), Geopolitics of Jordan's location and its impact on its foreign policy, Journal of Geographical Research, (8), University of Kufa.

Hijazi, Mohamed, (1996), Political Geography, Cairo.

Al-Hadid, Zaydoun, (2018), The Political-Religious Discourse behind Granting the King the Templeton International Prize, sarayanews.com

Hassan, Rashid & Barghouti, Lamis, (1991), The Gulf Crisis in Jordanian Political Thought, Amman.

Khalaf, Mahmoud, (2001), Jordanian Diplomatic Institutions and Bodies, Reality and Aspirations, Conference on Jordanian Foreign Policy and Neighboring Countries, Jordanian Association for Political Science, Amman.

Daradkeh, Muhammad, (2009), Jerusalem in Jordanian politics through the speeches of His Majesty King Abdullah II Ibn Al-Hussein 1999-2009, Amman: Al-Isra University.

The Jordanian Constitution of 1952 and its amendments.

Rabaya, Mahmoud, (2019), The Palestinian-Israeli conflict in Trump's perspective, Doha: Al Jazeera Center for Studies.

Saudi, Muhammad, (2000), Geography and International Political Relations, Cairo: Model Library.

El-Sayed Selim, Mohamed, (1997), Foreign Policy Analysis, (2) edition, Cairo: The Egyptian Renaissance Library

Al-Zahir, Naim, (2005), Geography of Jordan, (2) edition, Amman: The Modern World of Books.

Abdel-Qader, Muhammad, (2013), Internal and external challenges affecting Jordanian national security in the period 1999-2013: a case study, an unpublished master's thesis, University of the Middle East, Amman, Jordan.

Al-Azzam, Abdul Majeed, (2000), The Foundations of Jordanian Foreign Policy, Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Frankel, Joseph, (1984), International Relations, i. (2), (Translated by: Ghazi Al-Otaibi), Jeddah.

Al-Faqih, Ihsan, (2019), Jordan and confronting the deal of the century: steadfastness or response to pressure, www.aa.com.tr.

Al-Kaabani, Taha & Al-Uqabi, Narges (2015), The Origins of Scientific Research in Political Science, (1)edition, Beirut: Safsaf Publications.

Al-Kilani, Haitham, (1995), the peaceful settlement of the Arab-Israeli conflict and its impact on national security, strategic studies, (30).

Royal Committee for Jerusalem Affairs, www.rcja.org.jo.

Mahafthah, Ali, (2012), Determinants of Foreign Policy (Jordan Case Study), Amman: Al-Rai Center for Studies.

Mahmoud, Amin, (1968), Studies in the Political Geography of the Contemporary World, Cairo: The Arab Renaissance Library.

Al-Madina News, (2018), The King participates in the Islamic Heritage Conference in India, almadenahnews.com

Al-Musaidin, Youssef and Al-Fawaz, Abdul Rahman, (2016), geographical location and its impact on Jordanian foreign policy, Irbid: University of Applied Sciences.

Mashaqbeh, Amin, (2017), Jordanian foreign policy axes, www.addoustor.com.

Al-Mualla, Mansour, (2018), Geography and the Jordanian Role and Facing the Future, Al-Araby Al-Jadeed Magazine.

King Abdullah II Bin Al Hussein website, www.kingabdullah.org.

The official website of the Amman Message, ammanmessage.com

Arab League website, www.lasportalorg.

Arab48 website, (2020), details of the deal of the century, Jerusalem, refugees, prisoner triangle, Gaza border, arab48.com

Organization of Islamic Cooperation website, www.oic-oci.org.

Al-Naimi, Ahmed, (2009), Foreign Policy, Amman: Zahran House for Publishing and Distribution.

Hazaimeh, Muhammad, (1999), Jordanian Foreign Policy, Amman: Dar Ammar for Publishing and Distribution.

Al-Hiti, Sabri & Abdel-Wahhab, Abdel-Moneim, (1985), Political Geography, Baghdad.

Abillama, Nadeem et al., (2016), Socio-Economic Challenges and Jordan's Foreign Policy: Employment, Trade, and International Cooperation - Perspectives from the Region and Europe, German council on foreign relations.

المراجع الأجنبية

Abillama, Nadeem et al., (2016), **Socio-Economic Challenges and Jordan's Foreign Policy: Employment, Trade, and International Cooperation - Perspectives from the Region and Europe**, German council on foreign relations.